

۲۶۱۷

۱۰۱
۵۱
۲۷
۲



T07-01216

١٢٢٢
١٢٢٢
١٢٢٢

القضاء الإداري الدولي

١٢٢٢
١٢٢٢
١٢٢٢

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون - جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في القانون العام



من قبل الطالب

إسماعيل فاضل حلواس آدم الشمري

بإشراف

الأستاذ الدكتور

م.أ. صالح علاوي الجبوري

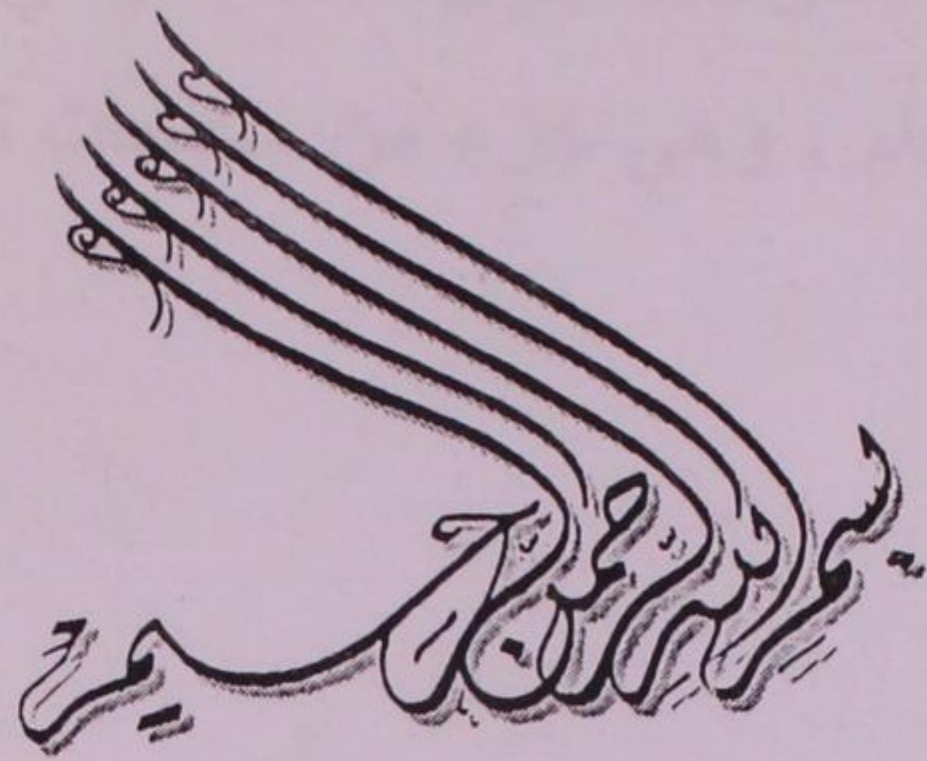
٢٠٠١ م

بغداد

١٤٢٢ هـ

قائمة المختصرات

R.C.A.D.I.	Recueil Des Cours de l'Académie Du Droit International.
A.F.D.I.	Annuaire Français De Droit International
A.J.I.L.	American Journal of International Law
U.I.A.	Union International Des Avocats.
I.C.L.Q.	The International and Comparative Law Quarterly
I.U.N.	Encyclopedia of United Nations
I.J.I.L.	The Indian Journal of International Law
I.L.R.	International Law Reports
I.L.M.	International Legal Materials
U.N.J.Y.	United Nations Juridical Yearbook
J.U.N.A.T.	Judgment of United Nations Administrative Tribunal



وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا

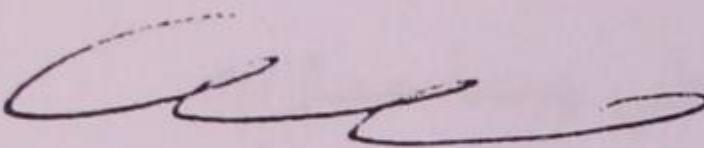
سَعَى (٣٩) وَأَنْ سَعِيهِ سَوْفَ يَرَى (٤٠) ثُمَّ

يَجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (٤١)

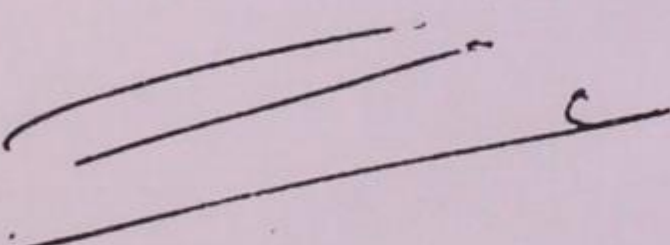
وَأِنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى (٤٢)

صَلَّى الْعَظِيمِ

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في جامعة بغداد - كلية
القانون - قسم القانون العام ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في
القانون العام .

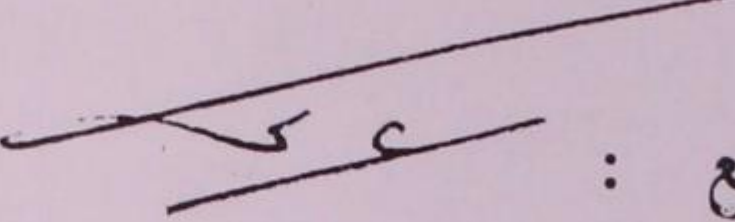
التوقيع : 
الدكتور : ماهر صالح علاوي الجبوري
التاريخ : ١٠ / ٩ / ٢٠٠١

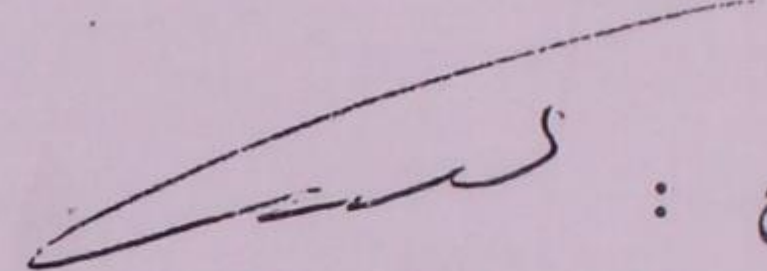
بناءً على التوصية الموضحة أعلاه أُرشح هذه الرسالة للمناقشة

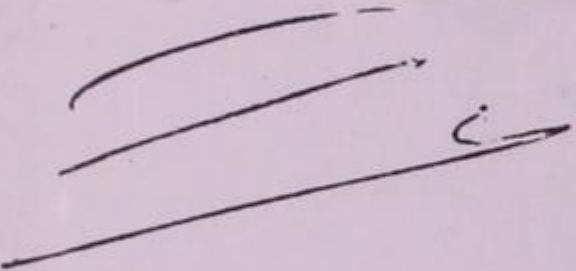
التوقيع : 
الدكتور عصام عبد الرزاق العطية
رئيس قسم القانون العام وكالة
التاريخ : ١٤ / ٩ / ٢٠٠١

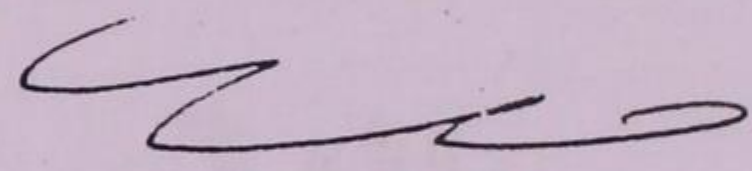
إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على هذه الرسالة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ووجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في القانون

التوقيع : 
الاسم : د. علي جمعة محارب
عضو

التوقيع : 
الاسم : أ.م.د. غازي فيصل مهدي
عضو

التوقيع : 
الاسم : أ.م.د. عصام عبد الرزاق العطية
رئيس اللجنة

التوقيع : 
الاسم : أ.د. ماهر صائح علاوي الجبوري
عضو (مشرف)

صُدقت من قبل مجلس كلية القانون - جامعة بغداد

أ. د. نزار جاسم العنبيكي
عميد كلية القانون

/ / ٢٠٠١ م

الإهداء

إلى من كانت تقول لي دائماً اقرأ

والدتي رحمها الله

إلى التي كانت سنداً لي

زوجتي

شكر وتقدير

قبل أن أرفع قلبي بعد رحلة مضيئة مع هذه الدراسة لأبدّ لي أن أسجل شكري وتقديري إلى كل من كانت له يد بيضاء مدّت للعون والمساعدة . وأول أولئك أستاذي المشرف الدكتور ماهر صالح علاوي الجبوري فقد كان لجهوده المخلصة وتوجيهاته السديدة ورعايته الكريمة الفضل الكبير في استواء هذه الدراسة وإظهارها بمظهرها الحالي . وأتقدّم بالشكر الجزيل أيضاً إلى الدكتور محمد خليل مراد الحربي على ما بذله من جهود مخلصة في مراجعة هذه الدراسة لغوياً . وأسجل شكري الجزيل وتقديري إلى الدكتور عصام البرزنجي رئيس قسم القانون سابقاً على رحابة صدره وسمو خلقه ، كما أتقدّم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم طه الفياض . والدكتور إبراهيم العبيدي من وزارة الخارجية وأسجل شكري إلى الدكتورة آلاء ناصر البعاج والزميلة بيداء في قسم القانون الدولي وإلى جميع منتسبي مكتبة كلية القانون جامعة بغداد لما قدّموه من خدمة إنسانية خالصة . كما أتقدم بشكري الجزيل إلى والدي أطال الله عمره وإخوتي أعزهم الله والذين أزروني طوال مدة الدراسة .

ولا أنسى في هذا المقام أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة والعون لإنجاز هذه الرسالة ممن قد نسيت أن أذكرهم .

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء .

المحتويــــــــــــــــات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ - ب
تمهيد : نشأة وتطور القضاء الإداري الدولي	١
أولاً : أسباب ظهور القضاء الإداري الدولي	٢
١- حصانة المنظمات الدولية أمام القضاء الوطني	٣
٢- الطبيعة الخاصة للنظام القانوني الذي يحكم الوظيفة الدولية	٥
٣- ضمان الحصول على الكفاءات العالية والاختصاصات المتميزة	٦
٤- عدم إمكانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية	٦
٥- التسوية الإدارية والسياسية	٦
ثانياً : مراحل تطور القضاء الإداري الدولي	٩
١- المحكمة الإدارية لعصبة الأمم	٩
٢- المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	١١
٣- المحكمة الإدارية للأمم المتحدة	١٢
٤- المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية	١٤
٥- المحاكم الإدارية الدولية الأخرى	١٥
الفصل الأول : ماهية القضاء الإداري الدولي	٢٠
المبحث الأول : مفهوم القضاء الإداري الدولي	٢٣
المطلب الأول : تعريف القضاء الإداري الدولي	٢٥

٢٩	المطلب الثاني : تعريف القانون الإداري الدولي.....
٣٦	المطلب الثالث : علاقة القانون الإداري الدولي بالقانون الدولي العام..
٤١	المبحث الثاني : طبيعة أطراف القضاء الإداري الدولي
٤٢	المطلب الأول : تعريف الموظف الدولي
٤٨	المطلب الثاني : تعريف المنظمات الدولية
	المطلب الثالث : التكيف القانوني للعلاقة الوظيفية بين المنظمة الدولية والموظف الدولي.....
٥٣	
٦٠	الفصل الثاني : التشكيل والاختصاص في القضاء الإداري الدولي
٦٢	المبحث الأول : تشكيل المحاكم الإدارية الدولية
٦٣	المطلب الأول : مسائل عامة في التشكيل
٦٣	الفرع الأول : استقلال القضاء
٦٥	الفرع الثاني : مؤهلات القضاة
٦٧	المطلب الثاني : تشكيل المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية
٦٩	المطلب الثالث : تشكيل المحكمة الإدارية للأمم المتحدة
٧٢	المطلب الرابع : تشكيل المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية
٧٥	المطلب الخامس : طرائق أخرى في تشكيل المحاكم الإدارية الدولية..
٧٧	المبحث الثاني: اختصاص القضاء الإداري الدولي
٧٩	المطلب الأول: القواعد العامة في اختصاص القضاء الإداري الدولي..

٧٩	الفرع الأول: نطاق اختصاص المحاكم الإدارية الدولية
٨٢	الفرع الثاني: الاختصاص ورد الدعوى
٨٣	الفرع الثالث: القيود الواردة على اختصاص القضاء الإداري الدولي..
٨٣	أولاً : الاختصاص الزماني.....
٨٤	ثانياً : الاختصاص الشخصي.....
٨٦	ثالثاً : الاختصاص الموضوعي.....
٨٧	الفرع الرابع: نطاق الرقابة القضائية للمحاكم الإدارية الدولية.....
٩٢	المطلب الثاني : القرار الإداري الدولي
٩٧	المطلب الثالث : اختصاص المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.....
١٠١	المطلب الرابع : اختصاص المحكمة الإدارية للأمم المتحدة
١٠٩	المطلب الخامس: اختصاص المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية....
١١٣	الفصل الثالث : إجراءات الطعن أمام القضاء الإداري الدولي
١١٥	المبحث الأول : إجراءات الطعن الإدارية في المنظمات الدولية
١١٧	المطلب الأول : إجراءات الطعن الإدارية في الأمم المتحدة
١١٧	الفرع الأول : إجراءات الطعن السابقة على صدور القرار الإداري
١٢٤	الفرع الثاني : إجراءات الطعن اللاحقة لصدور القرار الإداري
	المطلب الثاني : إجراءات الطعن الإدارية في منظمة العمل الدولية
١٣٣	واليونسكو.....

١٥٣	الفرع الأول : الشروط الخاصة برفع الشكوى
١٥٦	الفرع الثاني : الإجراءات المكتوبة
١٥٨	الفرع الثالث : الإجراءات الشفوية
١٥٩	الفرع الرابع : سلطة المحكمة في فحص الأدلة
١٦١	المطلب الثالث : الإجراءات أمام المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية
١٦٧	الفصل الرابع : مصادر القواعد القانونية المطبقة في القضاء الإداري الدولي
١٧٠	المبحث الأول : المصادر المباشرة للقواعد المطبقة في القضاء الإداري الدولي
١٧٢	المطلب الأول : المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية
١٧٦	المطلب الثاني : الأنظمة الأساسية والقواعد الإدارية للموظفين الدوليين
	المطلب الثالث : القرارات الصادرة عن الهيئات العامة والإدارية في
١٨٠	المنظمات الدولية
١٨٥	المطلب الرابع : العقود الوظيفية
١٩١	المطلب الخامس : العرف الإداري
	المبحث الثاني : المصادر غير المباشرة للقواعد المطبقة في القضاء
١٩٥	الإداري الدولي
١٩٧	المطلب الأول : المبادئ العامة للقانون
٢٠٦	المطلب الثاني : قواعد العدالة والإنصاف
٢٠٩	المطلب الثالث : القانون الدولي

المطلب الرابع : القانون الوطني ٢١٢

المطلب الخامس : السوابق القضائية..... ٢١٦

صل الخامس : طرائق مراجعة أحكام المحاكم الإدارية الدولية ٢١٨

المبحث الأول : الطرق غير الاعتيادية لمراجعة أحكام المحاكم الإدارية الدولية ٢٢٣

المطلب الأول : طلب التماس إعادة النظر ٢٢٥

المطلب الثاني : طلب تصحيح الأخطاء المادية والحسابية ٢٢٩

المبحث الثاني : مراجعة أحكام المحاكم الإدارية الدولية عن طريق محكمة

العدل الدولية ٢٣٢

المطلب الأول : الأساس القانوني لمراجعة محكمة العدل الدولية لأحكام

المحاكم الإدارية الدولية ٢٣٤

المطلب الثاني : أهمية دور محكمة العدل الدولية في مراجعة أحكام

المحاكم الإدارية الدولية ٢٤٣

خاتمة ٢٤٩

مصادر ٢٥٦

ملاحق ٢٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن من أبرز السمات التي امتاز بها القرن العشرين ظاهرة بروز دور المنظمات على المستوى الدولي واضطلاعها بمهام عديدة بعد أن كان دورها يقتصر على الناحية السياسية ذلك بعد أن تطور الفكر البشري واتسع حجم العلاقات الدولية وحاجة الدول لمؤسسات تقوم بتحقيق الأهداف المشتركة لهذه الدول .

ولكي تقوم المنظمات الدولية بدورها المناط بها فإن التأكيد قد تم على أن تكون هناك إدارة قوية ومستقلة لهذه المنظمات ، وبهذا الاتجاه ، فإنها قد اعتمدت على ملاك وظيفي يتألف من موظفين مدنيين من مختلف دول العالم . ومن هنا برزت الحاجة إلى إيجاد نظام قانوني يحدد وبشكل واضح الحدود الفاصلة بين الحقوق والالتزامات التي يفرضها على طرفي العلاقة هذه ، الجهاز الإداري في المنظمة الدولية والموظف الدولي وللإضطلاع بهذا الدور ، فقد ظهر القانون الإداري الدولي . وكأي قانون آخر ، فإنه يحتاج إلى وجود سلطة مختصة لمراقبة شرعية تطبيق قواعده وحماية الحقوق التي يقررها والالتزامات التي يفرضها لتستطيع إصدار أحكام ملزمة احتراماً لهذه المشروعية ولاسيما إن الأجهزة الإدارية في المنظمات الدولية وبما تمتلكه من سلطة في إصدار القرارات الإدارية لتسيير العمل وانتظامه في المنظمة فإنها قد تتعسف في استعمالها لسلطتها فتتحرف بذلك عن الجادة وتصدر قرارات إدارية غير مشروعة تكون سبباً لنزاعات وظيفية . ولهذه الأسباب فقد نشأ القضاء الإداري الدولي الذي يتركز دوره في المحافظة على الموازنة بين حقوق الموظفين من جهة وحقوق الإدارة من جهة أخرى . بغية تحقيق العدالة في هذه العلاقة .

وعلى الرغم من أن الرقابة القضائية على شرعية التصرفات الإدارية الصادرة عن المنظمات الدولية تمثل رقابة حديثة النشأة ، إلا أنها بلغت مرحلة كبيرة من التطور ذلك أنها قد بدأت من حيث وصلت إليه الرقابة الإدارية في الأنظمة الداخلية حيث تعد اليوم المحاكم الإدارية الدولية مؤسسات قضائية بالغة الأهمية على المستوى الدولي خاصة